

حديث مرفوع والحجة مع من أدلى بالسنة أه. المراد منها بلفظها.

وفي الجزء الأول من فتح الباري للحافظ ابن حجر في باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ما نصه: قال ابن عبد البر وغيره الحجة عند التنازع السنة، فمن أدلى بها فقد أفلح أه. منه بلفظه.

وفي الجامع للترمذي ما نصه: باب ما جاء في إشعار البدن حدثنا أبو كريب، حدثنا وكيع عن هشام الدستوائي، عن قتادة، عن أبي حسان، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قلد نعلين وأشعر المهدي في الشق الأيمن بذي الحليفة وأماط عنه الدم، قال: وفي الباب عن المسور بن مخرمة قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم يرون الإشعار. وهو قول الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق. قال: سمعت يوسف بن عيسى يقول، سمعت وكيعاً يقول، حين روى هذا الحديث: لا تنظروا إلى قول أهل الرأي في هذا فإن الإشعار سنة وقولهم بدعة، قال وسمعت أبا السائب يقول كنا عند وكيع فقال لرجل عنده ممن ينظر في الرأي أشعر رسول الله ﷺ، ويقول أبو حنيفة هو مثله قال الرجل إنه قد روي عن إبراهيم النخعي أنه قال الإشعار مثله قال فرأيت وكيعاً غضب غضباً شديداً وقال أقول لك قال رسول الله ﷺ، وتقول قال إبراهيم ما أحقك بأن تجبس ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك أه. كلام الترمذي بلفظه، دستوي - بالقصر - بلدة بالأهواز والنسبة دستواني ودستوائي قاله في القاموس وضبطه شارحه التاء بالفتح.

وقال الزرقاني في شرح المواهب في الكلام على حديث ابن عباس المتقدم ما نصه: وفيه أن الإشعار سنة وبه قال العلماء إلا أبا حنيفة فقال مثله، وخالفه أصحابه ووافقا الكافة وحكي عن النخعي مثل قول أبي حنيفة، وقد بالغوا في الإنكار عليه وقالوا كيف يقال مثله في شيء فعله النبي ﷺ بعد نهيه عن المثلة بزمان؟ فإنما المثلة قطع عضو من البهيمة للتعذيب أو للأكل كما كانوا يجبون